

Distr.
GENERAL

S/1996/994
2 December 1996
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ موجهة
إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لزاثير
لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل عليه، لعلم أعضاء مجلس الأمن، البلاغ الصادر عن حكومة جمهورية زاثير في
١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بشأن الحالة في شرق البلد.

وأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس
الأمن.

(توقيع) لوكابو كابوجي نزاجي
القائم بالأعمال بالإنابة
الوزير المفوض
الممثل الدائم المساعد

المرفق

البلاغ الصادر عن حكومة زائير في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦
بشأن الحالة في شرق البلد

١ - عندما كانت القوات المسلحة الزائيرية تتجه في الساعة ١٥/١٥ من يوم السبت ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ صوب بوتامبو، وهي تلحق في طريقها بالمعتدين خسائر فادحة، قدمت عناصر من الجيش الأوغندي النظامي مستقلة دبابات ومركبات مدرعة لتعزيز جنود الجيش الوطني الرواندي بعد أن تسللت داخل بلدنا عن طريق مركز كاسندي الحدودي.

٢ - وتدور منذ ذلك الحين معارك طاحنة بين القوات الزائيرية المسلحة والغزاة الذين يحاولون الاستيلاء على مدينة بوني.

٣ - ويأتي هذا التوغل من جانب الجيش الأوغندي داخل الأراضي الوطنية بعد الهجمات التي شنها على النواحي الزائيرية في جومبا وبوناغانا ومهاجي وآرو وبخاصة كاسندي وجاء ذلك، على التوالي في نيسان/أبريل وحزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

٤ - وخلافاً للادعاءات القائلة بأن التوغلات المتكررة للجيش الأوغندي داخل أراضينا إنما تأتي ممارسة لحق ملاحقة أنصار جبهة التحالف الديمقراطي وهي حركة لمتبردين أوغنديين يُقال بأنها تحظى بدعم من السلطات الزائيرية، تؤكد حكومة جمهورية زائير أن الهجوم الجديد الذي شنته أوغندا على بلدنا مستعينة بالذبابات القتالية والمركبات المدرعة إنما يمثل في الحقيقة دليلاً دامغاً إلى أبعد حد. يؤكد تورط الجيش الأوغندي في الحرب التي تشنها رواندا ضد زائير في منطقتي شمال كيفو وجنوبها.

٥ - إن حكومة جمهورية زائير تُدين بأشد ما يكون هذا الاعتداء الأوغندي على أراضيها.

٦ - وتنفي الحكومة من جهة أخرى نفيًا قاطعاً الادعاءات المتعلقة بدعم مقدم إلى جبهة التحالف الديمقراطي التي لم يسمع بها أحد في بيني وكاسندي. كما تنفي الحكومة الزائيرية أن تكون قد أيدت أي حركة لمتبردين أوغنديين أو اعترفت بها، وهي تجهل وجود حركة التحالف الديمقراطي التي أعطى نشاطها للحكومة الأوغندية على حد زعمها حق ملاحقتها داخل الأراضي الزائيرية. كما أنها تنفي أن تكون لديها أية قاعدة جرت إقامتها أو أذنت هي بإقامتها في أراضيها للمتبردين المسلمين الأوغنديين. وعليه، فإن احتلال القوات الأوغندية مدينتي كاسندي وبوني وتصريحات الناطق باسم الحكومة الأوغندية القائلة بأن تلك القوات سوف تظل في الأراضي الزائيرية إلى أن ترفع الحكومة الزائيرية دعمها عن المتبردين المسلمين الأوغنديين في المنطقة الحدودية ومن ثم تبسط سيادتها من جديد على تلك المنطقة، إنما هو ذريعة لتبرير الاعتداء الذي شنته على جمهورية زائير دون مبرر.

٧ - وتلاحظ حكومة جمهورية زائير أيضا أن أوغندا التي ثبت أنها دولة محاربة تقف إلى جانب رواندا لم تعد بطبيعة الحال مؤهلة لحضور اجتماعات اللجنة التي تتولى إدارة القوة المتعددة الأطراف التي أنشأها اجتماع أوتاوا المعقود في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

٨ - وإن تورط الجيش الأوغندي في الحرب التي فرضتها رواندا على زائير يبطل أيضا قرار القوة المتعددة الأطراف القاضي باتخاذ عنتيبي أو كمبالا مقرا لقيادتها العامة.

٩ - وإن حكومة جمهورية زائير تدعو مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة إلى إبداء الاهتمام البالغ بخطورة الوقائع المشار إليها أعلاه.

١٠ - وتدعو الحكومة كذلك مجلس الأمن والأمين العام إلى المبادرة فورا إلى اتخاذ تدابير صارمة لوضع حد لتوغلات القوات المسلحة الأوغندية داخل الأراضي الزائيرية.

(توقيع) جيرار كامندا و كامندا

نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية

رئيس اللجنة الوزارية المعنية بمعالجة الأزمة
